التطرف والاعتدال وتأثيرهما على السلوك السياسي للقوى الاجتماعية

Extremism and moderation and their impact on the political behavior of social forces

أ.د خلود محمد خمس
كلية العلوم السياسية /الجامعة المستنصرية
Prof. Dr. Kholoud Mohammed Khamis
College of Political Science/Al-Mustansiriyah University
Kholood.mohammed@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

ان الاعتدال يمثل الموقف الوسطي او اتخاذ القرار المعتدل على مستوى الفرد او الجماعة او بخصوص القرار السياسي او الديني وهذا يقود الى ارتباط الاعتدال بالأمن الاجتماعي وهنا تتعدد المفاهيم الخاصة بالاعتدال ورديفه التعصب ومدى ارتباطه بالمفاهيم الاخرى سواء السلوك السياسي او القوى الاجتماعية المحركة لهذا السلوك والفاعلة فيه داخل المجتمع.

وهنالك العديد من الاسباب التي تقف وراء ضعف حالة الاعتدال لدى الفرد والمجتمع منها العوامل المباشرة والغير مباشرة والتي تغذي العنف وتضاعف من حالة التعصب وتدفع الفرد والجماعة نحو انتهاج السلوك التصادمي مع الاخرين .

ويكاد يشكل التطرف سمة جوهرية من سمات العصر الراهن، على الرغم من انه رافق حياة الانسان منذ زمن بعيد، ولكن يرى الباحثون في هذا الشأن، أن بؤر العنف التي أخذت تتكاثر على نحو خطير في مناطق عديدة من العالم، يقف وراءها غياب الاعتدال، وتسيَّد حالات التطرف للفكر والسلوك الانساني، وغالبا ما تنمو هذه الظاهرة في المجتمعات المتأخرة التي تفتقر للوعي والثقافة، وتحكمها قيم وعادات نافذة وموروثة، تجعل من سلوكهم اليومي واهدافهم القريبة والبعيدة، خاضعة للرأي المتطرف، مع غياب شبه تام لثقافة الاعتدال واحترام الرأي المقابل، والانفتاح على الفكر الآخر، والتعاطي معه ضمن حدود التحاور الانساني.وهذا لا يعني تطبيق الفكر المضاد وحتمية الايمان به.

الكلمات المفتاحية: التطرف ، الاعتدال ، السلوك السياسي، القوى الاجتماعية

Abstract

The moderation represents the middle position or the moderate decision on the level of the individual or the group or the political or religious decision and this leads to the correlation of moderation to social security

Here there are many concepts of moderation and fanaticism and the extent of its association with other concepts, both political behavior or social forces driving this behavior and active within the society
There are many reasons behind the weakness of the situation of moderation in the individual and society, including direct and indirect factors that fuel violence and increase the state of intolerance and push the individual and the group to pursue the collision behavior with others.
Extremism is almost a feature of the present age, although it has long been associated with human life, but researchers believe that the hotbeds of violence that are multiplying dangerously in many parts of the world stand behind the lack of moderation, This phenomenon is often found in the late societies that lack awareness and culture. They are governed by values and customs that are in force and inherited. Their daily behavior and their distant and distant goals are subject to extreme opinion. There is a near absence of a culture of moderation and respect for the opposite opinion. , And dealing with It does not mean the application of counter-thought and the inevitability of faith in it.

Keywords: extremism, moderation, political behavior, social forces

المقدمة

في حديث لرسولنا الكريم محمد (ص) بالقول (خير الامور اوسطها) فقد عالج مسألتي الاعتدال والتطرف منذ ما يقارب 1445 عام وفي كل مسألة من شؤون الحياة سواء على صعيد الفكر والعاطفة والسلوك ،فالاعتدال يمثل الوسطية والتي تمثل غاية الاستقامة اما التطرف فهو حالة عاطفية اكثر من كونه حالة فكرية حتى لو كان التعصب فكرة لان الفكر والتعصب ضدان لا يجتمعان ويرتفعان معا.

فمقياس الوسطية والاعتدال والتطرف هو الاجتهاد الانساني او الغالب او العقد الاجتماعي المنظم لعلاقات الناس ومصالحهم ،بمعنى ان التطرف هو الاختلاف عن العقد الاجتماعي السائد او الخروج عليه والوسطية هي الموقف الوسط بين اتجاهين او فكرتين يجمع بينهما وان كان مستقلا او مختلفا عنهما وفي ذلك ثمة افتراضات عدة اساسية وحاكمة وفاعلة في الغرب لكنها لا تملك الفاعلية في الشرق العربي والاسلامي ،او لم تعمل بعد ،فالصواب في العقد الاجتماعي فكرة انسانية نسبية ليست يقينية، فالصواب هو الاجتهاد الانساني في فهم الكمال ،فهو الصحيح ما دام الاغلبية لم تغير رأيها او موقفها تجاهه .

فالاعتدال يمثل الموقف الوسطي او اتخاذ القرار المعتدل على مستوى الفرد او الجماعة او بخصوص القرار السياسي او الديني وهذا يقود الى ارتباط الاعتدال بالأمن الاجتماعي وهنا تتعدد المفاهيم الخاصة بالاعتدال ورديفه التعصب ومدى ارتباطه بالمفاهيم الاخرى سواء السلوك السياسي او القوى الاجتماعية المحركة لهذا السلوك والفاعلة فيه داخل المجتمع.

وهنالك العديد من الاسباب التي تقف وراء ضعف حالة الاعتدال لدى الفرد والمجتمع منها العوامل المباشرة والغير مباشرة والتي تغذي العنف وتضاعف من حالة التعصب وتدفع الفرد والجماعة نحو انتهاج السلوك التصادمي مع الاخرين .

ويكاد يشكل التطرف سمة جوهرية من سمات العصر الراهن، على الرغم من انه رافق حياة الانسان منذ زمن بعيد، ولكن يرى الباحثون في هذا الشأن، أن بؤر العنف التي أخذت تتكاثر على نحو خطير في مناطق عديدة من العالم، يقف وراءها غياب الاعتدال، وتسيَّد حالات التطرف للفكر والسلوك الانساني، وغالبا ما تنمو هذه الظاهرة في المجتمعات المتأخرة التي تفتقر للوعي والثقافة، وتحكمها قيم وعادات نافذة وموروثة، تجعل من سلوكهم اليومي واهدافهم القريبة والبعيدة، خاضعة للرأي المتطرف، مع غياب شبه تام لثقافة الاعتدال واحترام الرأي المقابل، والانفتاح على الفكر الآخر، والتعاطي معه ضمن حدود التحاور الانساني.وهذا لا يعني تطبيق الفكر المضاد وحتمية الايمان به.

فالنظام السياسي يمكن ان يبث من خلال ثقافته السياسية قيم ومبادىء تعزز الوحدة الوطنية والعيش المشترك وقبول الاخر والشراكة في الوطن وعلو القاعدة القانونية والامتثال لها والمشاركة السياسية والصالح العام وهنا على النظام السياسي الا يغفل عن نوع التنشئة الاجتماعية والثقافة السائدة في المجتمع لذا عليه ان يعمل على تحويلهما بما يحقق اهدافه المرجوة.

يقوم البحث على الفرضية التالية : ان الاعتدال يمثل حجر الزاوية في تحقيق الامن الاجتماعي وضبط سلوكيات القوى الاجتماعية وهو على العكس من التطرف .

ولأجل معالجة الموضوع بشكل علمي حاولنا طرح العديد من التساؤلات لتشكل اشكالية بحثنا والتي تضمنت الاتي :

1. ما هي مديات الاختلاف بين التطرف والاعتدال؟
2. ما درجة تأثير مفهومي التطرف والاعتدال على السلوك السياسي للجماعات داخل المجتمع؟
3. ما جدلية العلاقة بين تحقيق الاعتدال او مزاولة التطرف على الامن الاجتماعي؟

كما سيتم تفصيل الموضوع ضمن الخطة التالية :

1. المبحث الاول :مدخل نظري مفاهيمي.

2. المبحث الثاني: تأثير الاعتدال والتطرف في سلوكيات القوى الاجتماعية.

3. المبحث الثالث :رؤية نقدية للسلوك السياسي للقوى الاجتماعية في ضوء الحراك العربي.

المبحث الاول :مدخل نظري مفاهيمي

هنالك العديد من المفاهيم التي يجب التطرق اليها قبل معالجتنا لموضوع الدراسة واهمها :

ـ **الاعتدال:** والذي يعني الوسطية والتي تمثل غاية الاستقامة فهو مفهوم كوني او على الاقل عالمي يكتسب اهميته على انه عام وموضوعي وينسحب وبدون تمييز على كل الشعوب والاشخاص حيث يستند المفهوم على خصوصية مهمة وهي ان العالم يقوم على المصالح المرتبطة بالقوة المادية والتي تتناقض في اغلب الاحيان مع القوة الاخلاقية .

كما ان اصطلاح معتدل هو ذاته مصطلح مربك فالمعتدل بالنسبة الى من ؟ وما الذي يميزه بالاعتدال ؟وهل هذه السمة له ان جاء بما يرضي النخبة المثقفة ام النخبة الحاكمة ام عامة الناس ؟ ذلك انه من الصعوبة بمكان الاتفاق على معنى الاعتدال بل ومن الاجدى تحييد دور المؤسسات الدينية والاكتفاء بدورها في الشان الديني اليومي .فالأعتدال والوسطية هما منهج الحق ومنهج الانبياء واتباعهم ،فالاعتدال والاستقامة وسط بين طرفين هما الافراط والتفريط .

اذن فالاعتدال يمثل الموقف الوسطي او اتخاذ القرار المعتدل على مستوى الفرد او الجماعة بل يشمل القرار السياسي والديني وهنا يتبين لنا الربط بين الاعتدال والامن الاجتماعي ،فالاعتدال يمثل الركيزة التي يتوقف عليها بناء الامن الاجتماعي ويعلو هذا البناء مع استمرارية حضور الاعتدال في الرأي والفكر والثقافة والموقف واخيرا في السلوك او الفعل الذي يأتي انعكاسا لركيزة الاعتدال .

فالاعتدال قد يعني في بعض الحالات وجود بعض الاشخاص النشطاء سياسيا والمتصرفين تصرفا حضاريا اي لصالح الكل وهذا لا يعني تخليهم كليا عن التحزب وهذا يعني ايضا لدى البعض بانهم اقل تحزبا من بعض زملائهم الحزبيين وخصومهم السياسيين وانهم يتكلمون ويعملون اكثر وعلى نحو ظاهر اكثر لصالح المجتمع الاكبر وهم يلجؤون الى السلوك الحضاري المنحسر او الكامن لزملائهم الحزبيين وخصومهم السياسيين فينجحون احيانا في ايقاظ هذا السلوك ومن ثم في تقويته .

. **الوسطية** :فهي تعني لفظة وسط ،وكواسط، ووسيط، وواسطة، ووساطة والتي تطلق في اللغة على معنيين وهما :

. بالمعنى العام يعني :التوسط بين شيئين كقولهم :فلان يقوم بدور الوسيط او الوساطة بين خصمين.

. بالمعنى الخاص :يعني الاعدل والافضل والاحسن كقولهم فلان وسط قومه اي من احسن القوم واخير الناس وقولهم عن رسول الله (ص)انه كان من اوسط قومه نسبآ وشرفأ اي انه من اخير الناس وافضلهم واعدلهم . [1]

فالوسطية هي تحقيق لمبدأ التوازن وفق نظام رباني والذي يعني في الوقت نفسه الاعتدال والتكافؤ بين العناصر والمقومات والمكونات جميعا والتكامل فيما بينها فهو القاعدة الثابتة للوسطية فاذا انتفى هذا التوازن فقدت الوسطية عنصرها الاساس لانها في هذه الحالة تميل مع الاهواء فتصبح تفريطا وهما بابان من ابواب التطرف في احد الاتجاهين الايجابي او السلبي وان كان لا خير في التطرف من حيث هو وان حسنت النوايا .

وبالنتيجة فانه منطقيا يمكن المساومة على اختلافات المصالح عادة وحلها بالتعاقد ضمن مجتمع متمدن اما اختلاف الافكار فلا يمكن عادة تسويتها او خلق انسجام فيها او تحقيق قبول عالمي بها عن طريق تطبيق عقلاني لمعيار واضح للصالح العام .

ـ **التطرف والتعصب** ،تكاد ظاهرة التطرف تشغل الناس في مجتمعاتنا وفي مجتمعات أخرى بما فيها المتقدمة لأنها اصبحت لا تهدد السلم المجتمعي والحياة العامة والعلاقات بين الناس فحسب بل السلم والامن الدوليين وخصوصا اذا ما تحولت من الفكر والتنظير الى الفعل والتنفيذ .

فهو حالة فكرية اكثر من كونه عاطفة فكرية حتى لو كان التعصب لفكرة ،لان الفكر والتعصب ضدان لا يجتمعان ، ان فكرة التعصب ترتبط بمفهوم السلوك اللأحضاري والذي قد يصدر من بعض الاشخاص النشطاء سياسيا والمتصرفين تصرفا غير حضاريا.

اذن فالتطرّف، هو عبارة عن حالة المغالاة أو تجاوز الحد المعقول والبُعد عن الاعتدال في الأفكار والأعمال والتي تتصل بالدّين أو السياسة أو بالمذاهب أو الأعراق أو غيرها، والمبالغة فيها، واتخاذ المواقف المتشدّدة تجاهها، وقد تصل إلى مرحلة استخدام العُنف للدفاع عنها

[1] د. طه احمد حميد ،وسطية الخطاب الاسلامي في الاعلام في ضوء السنة النبوية ،مجلة البصيرة ،مركز البصيرة للبحوث والتطوير الا!علامي ،عدد نوفمبر 2013 ، ص 200.

وفرضها على الغير بالقوّة، وهنا يتحوّل من مجرّد فكْر إلى سلوك أو عمل ظاهر وواضح، يلجأ على الآخرين وعلى المعارضين له بالقوّة، والتطرف ، لا دين له ولا عرق أو طائفة أو شعب، بل هو عبارة عن سلوك أو أفكار تعدّت مرحلة الاعتدال المعروف والسائد لدى المجتمع، فعند ذلك تبدأ مرحلة التطرّف، والتي تكون نهايتها بالغُلو في الشيء الذي تم التطرّف فيه، ومن ثم يصبح الأمر أكثر خطورةً، لأنه يكون تطرّفاً مغالى فيه، يؤدّي في الغالب إلى استخدام العنف، وهذا هو التطرّف الذي نهى عنه الإسلام ،ومن اهم ملامح ظاهرة التطرف والمتطرفين هو ما يلي:

. **دعوى احتكار الحق والصواب:** وهذا يعني أن أصحاب ذلك الخط يعتقدون بالمطلق وليس بشكل نسبي، وبالقطع واليقين وعلى نحو القناعة النهائية، وليس على أساس إمكان مراجعة الأفكار والقناعات وإعادة النظر فيها، بأنهم على حق، وأن كل من سواهم على باطل، فهم وحدهم يمثلون دولة الحق ومنهج الحق وحزب الحق وفكر الحق، وكل من سواهم يمثل دولة ومنهج وحزب وفكر الباطل. بينما يرشدنا القرآن الكريم على الدخول في الحوار من موقع احتمال الوقوع في الخطأ وإصابة الطرف الآخر للصواب، لكن التعصب شيء آخر تماما، فالتعصب لا انتماء له لا لفكر ولا دين، بل هو عبارة عن مرض ذهني أو نفسي.ومرد ذلك شيوع خطاب التكفير والذي يبدأ من غياب قيم التسامح والحوار واحترام المغايرة وانتهاءأ بغياب العقلانية ورسوخ اقدام الخرافة وهذه العوامل نتاج عدم قدرة الدولة على الحياد ازاء الدين حيث يلاحظ ان الطبقة الحاكمة تستغل الدين في صراعها السياسي مثلها مثل القوى السياسية الاخرى حيث لم تصل الى وضع تتمكن فيه الجماعة السياسية ككل من الفصل بين الدين والسياسة . [1]

وعندما يقال أن التطرف والتعصب هو حالة عاطفية، فمن غير شك يعني العاطفة بمعناها السلبي لا بمعناها الإيجابي. فلا قيمة للإنسان من غير عاطفة، ولا قيمة للدين من غير عاطفة، ولا قيمة للفكر ولكل الفلسفات من غير عاطفة، فالعاطفة الإنسانية هي التي تعطي للإنسان إنسانيته، لذا لا بد من التمييز بين العاطفة المنضبطة الإيجابية والحماس المطلوب في وقته من جانب، وبين التطرف والعاطفة الانفعالية المنفلتة، فكل من الإنسان، والحياة، والدين، لا بد أن يشتمل على كلا البعدين، الفكر والعاطفة، ولا بد من إيجاد حالة الموازنة المطلوبة بينهما ولا تعني الموازنة أن يأخذ كل من البعدين حصة الـ 50% في كل الأحوال، بل أن يأخذ كل بعد

(1)محمود احمد عبد الله ،السياسة الثقافية والارهاب (حالة مصر): تحليل نقدي ورؤية مستقبلية، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 436 ،حزيران 2015،ص16.

حصته التي يجب أن تكون في تلك كل حالة من الحالات. فقد تكون الموازنة أحيانا بأن يلعب العقل دور الـ 90%، أو أن تلعب العاطفة دور الـ 90%. فالاختلال لا يكون في تجاوز الـ 50% دائما بل بتجاوز النسبة المناسبة لكل حالة من الحالات، أو التخلف عن تلك النسبة المطلوبة، وإننا عندما نقول أن التوازن بين الفكر والعاطفة يكون بأن تحتل العاطفة نسبة الـ 90%، فتتقدم إلى الأمام ليتراجع دور العقل إلى الخلف.

ـ **الأمن** : فهو يحتل مرتبة متقدمة بين حاجات الإنسان الأساسية، كما حدد ذلك علماء النفس والاجتماع حيث الأمن يأتي بعد حاجة الغذاء مباشرة، هذا على الصعيد الفردي، وكيف يتصرف الإنسان كفرد

لتأمين أمنه الشخصي ، لكن هناك أنوع كثيرة من الأمن منها مثلا الأمن العائلي، الأمن الاجتماعي، أمن الدول، أمن العالم وهكذا تتعدد أنواع الأمن وتبقى تحتل مكانة متقدمة من اهتمام الحكومات والدول والمنظمات العالمية والأفراد.وانعدام الأمن يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء ويتسبب بالهجرة والتشرد وتوقف أسباب الرزق مما يقود إلى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها وهذا يضع أمامنا ذلك القول المتميز (نعمتان مجهولتان الصحة والأمان) حيث لا يقدر الإنسان أهمية هاتين النعمتين بالصورة الصحيحة حتى يفقدهما أو أحداهما، عند ذاك يعرف ماذا يعني الأمن له، حيث يعتقد بعض اساتذة الاجتماع بأن (سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة) في حين يرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي وأن تفشى الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي ،فمعيار الأمن مناط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، ولكن هناك عامل أساسي ينبغي أن لا يغيب عن أعين وعقول الجهات المختصة هذا العامل يتلخص بالقضاء على مسببات العنف ولعل الاعتدال والوسطية هو الكابح الأول والأقوى للعنف بأنواعه لأنه يقضي على ردود الفعل المتعجّلة بأنواعها.

والاخلال بالأمن يأتي من خلال احلال العنف ومنطق الميليشيات محل القانون والدولة حيث تلجأ هذه الجماعات المتطرفة الى العنف كبديل للتفاوض والنضال السلمي وهو ما يؤسس ضمنا لتحالفات محتملة بينها وبين العصابات الاجرامية التي ترغب في احتكار العنف والاستئثار به كوسيلة لتحقيق اهدافها وجني مكاسبها وبطبيعة الحال قد تنشأ علاقات من الخصومة بين الطرفين ،وبالشكل الذي يعمم العنف كوسيلة لحسم الخلافات ويكرس فيما بعد لتقويض البنية الحديثة للدولة واستبدالها ببنية جديدة قائمة على قوة الميلشيات المسلحة والتي تقضي بقوانين اخرى غير مستمدة من تراث العنف والقانون المحلي .

المبحث الثاني: تأثير التطرف والاعتدال في سلوكيات القوى الاجتماعية.

ان المحيط العائلي يمثل النافذة الاولى التي يطل منها الانسان على عالمه الخارجي حيث ستشكل لديه الذاتية التي تستمر الى نهايات العمر ،لذلك فان للتجربة الاثر الفعال في تصعيد الاعتدال او العنف في شخصية الانسان ،حيث يبقى الاناس المحيطون هم المؤثرون والفاعلون في شخصية الانسان منذ ولادته ونشأته الاولى بما يحملون اليه من افكار واراء وسلوكيات ،فالأنسان المعتدل يؤمن بحرية الفكر والرأي المناقض لرأيه ويحترم ما يؤمن به الاخرون بعكس المتطرف والذي يكون متصلبا او متطرفا في افكاره تجاه الاخرين .

حيث يؤكد سماحة الشيخ الشيرازي في كتابه (من عبق المرجعية) بانه لا شك في اختلاف ذاتيات الافراد فان الناس معادن كمعادن الذهب والفضة الا ان التربية العائلية والمحيط الاجتماعي والنظام الحاكم لها اكبر الاثر في اذكاء حالة العنف في النفوس وغياب الاعتدال واشعال جذوة العنف في المجتمع .)وبالطبع هنالك العديد من الاسباب التي تقف وراء ضعف او اندثار حالة الاعتدال لدى الفرد والمجتمع ايضا فهنالك عوامل مباشرة وغير مباشرة تغذي العنف وتضاعف من حالة الغضب وتوقع الفرد والجماعة نحو انتهاج السلوك التصادمي مع الاخرين ،فضلا عن الارث الفكري والعرفي وربما الخرافي ايضا، حيث يثقل هذا الارث كاهل المجتمعات المتخلفة، ويدفعها بقوة الى رفض التجديد والركون الى ما هو ساكن في الذاكرة الجمعية التي تتعاقب عليها افكار واعراف الاجيال السابقة ومخلفاتها في التعصب، بسبب الانغلاق والتخلف والخوف من التلاقي مع الاخر والتحاور معه، بحجة التأثر به والذوبان فيه ومسخ الخصوصية او الهوية التي تميز هذا الشعب عن ذاك،اذن فان ملامح التطرف والعنف والذي يبدا بعنف

الكلمة وينتهي بتفجير دوامة عنف الفعل في المجتمع .وما يزيد التطرف قوة في داخل المجتمعات هو القوى الاجتماعية واهمها الاحزاب السياسية.

والذي يفترض ان يكون دور التحزب بالمعنى الايجابي وليس السلبي وليس للتحزب لاسيما لدى المتطرفين حيث سيتحول تحزبهم الى تحزب بعيد عن الاطر التنظيمية الحزبية المألوفة وكذلك يأتي دور التطرف وعدم الاعتدال في مصادرة اي نشاط ديني ،شعبي، اجتماعي ،سياسي او غيره ، فكلما احتد النزاع داخل المجتمع اكثر كلما كانت الحاجة الى قيد اختياري اعظم وهذا يعني السلوك على جميع الجوانب واذا كان لابد من المحافظة على السلام والنظام فان على الاحزاب في تنافسها ومهما كانت حدة مساومتها الا تغمض اعينها عن خطر تدمير عملية المساومة كلها بتقديم طلبات او رفض امتيازات يعتبرها الجانب الاخر غير مقبولة على الاطلاق فيجب ان يكون الاهتمام المشترك للحفاظ على عملية المساومة ذو اهمية قصوى مهما كانت حدة الخلافات.اما مستوى تأثير التطرف والتعصب على الامن الاجتماعي فله الاهمية الكبيرة والتي يفترض ان توليها الحكومات والمنظمات اهمية خاصة ذات العلاقة ،فاذا تعزز امن المجتمع ، فهذا يمهد حتما الى تعزيز امن الدولة وهو ما تحرص عليه الحكومات لتحقيقه بأعلى نسبة ممكنة .

ويزداد التطرف خطرا، وتزداد الحاجة للاعتدال أضعاف المرات، اذا كان المجتمع ينطوي على التنوع، ويحتوي في نسيجه المجتمعي على أديان ومذاهب وأعراق وأقليات مختلفة، بمعنى كلما كان المجتمع موزّع على مكونات متنوعة، كلما كانت الحاجة الى التعايش أكثر اهمية، لأن المجتمع التعددي يستدعي توافقا وتعايشا وانسجاما بين مكوناته، فكل مكوّن يبقى محافظا على خصوصياته الدينية والثقافية وعاداته مع امكانية التعايش مع المكونات الاخرى، في ظل تفاهم مشترك وتوحّد مجتمعي تذوب فيه الفوارق بين تلك المكونات مع الاحتفاظ بالخصوصية، وهذا الامر يمثل تحديا كبيرا للمجتمعات التعددية ذات الوعي المتدني، كما هو الحال في معظم الدول الاسلامية والعربية، لهذا تعد الانظمة السياسية هي الجهة المسؤولة او النخبة في تحقيق الاعتدال وهذا لا يتحقق الا بتحقيق الامن الاجتماعي من خلال تحريك وبث الاعتدال في الفكر ،الموقف ،الثقافة ،السياسة، واخيرا في منظومة السلوك .

كما ان من المتفق عليه بين المعنيين من المصلحين والمفكرين وغيرهم، أن التطرف غالبا ما يكون وليدا للكبت، وأن التعصب يتولد عن الجهل، وأن الاستبداد والدكتاتورية لهما دور مباشر

وكبير في تنمية نزعات العنف لدى الافراد، لذلك حتى نتمكن من ترويض العنف والتعصب ومؤشرات التطرف كافة، علينا أن نكافح العوامل التي تساعد على تنمية العنف، بمعنى أوضح لابد من العمل بقوة لرفض كل انواع الكبت التي تدمر وتمسخ شخصية الانسان، وتحد من طاقاته الفكرية الخلاقة، وهذا يستدعي معالجات جوهرية لأسباب الاستبداد والقمع وكل مظاهر التكميم ومصادرة الرأي،ففي بعض الحالات تبدو السلطات السياسية والدينية في نظر الناس تتخلى عن الدين بل وتعاديه وتحول الصراع في الحقيقة الى صراع على الدين والشرعية الدينية وليس صراعا بين التطرف والاعتدال بل وصارت المؤسسات السياسية والدينية تتوسع في خطابها الديني وتحاول ان تنافس الجماعات المعارضة والمتمردة على التطرف الديني وفي ذلك انشأت ملاذات امنة وقانونية للتطرف والتعصب .

اذن هناك أسباب تقف وراء ضعف او اندثار حالة الاعتدال لدى الفرد والمجتمع ايضا، وهناك عوامل مباشرة وغير مباشرة تغذي العنف، وتضاعف من التعصّب، وتدفع الفرد والجماعة نحو انتهاج السلوك التصادمي مع الاخرين، في حين تستدعي حالة الوسطية والاعتدال درجة من التعايش، تسمح للجميع أن يقبلوا بعضهم البعض، بما هم عليه من افكار يؤمنون بها، لكن لا يحق لهم فرضها على الآخرين، نعم انت حر بأفكارك، وانا احترمها، لكن من غير الممكن أن تفرضها على الاخرين في مجال التطبيق الملزم.

وهنا التساؤل الذي يطرح نفسه لماذا ينمو التطرف؟

من الأسئلة الجوهرية التي تواجه انسان العصر الراهن، انه كيف يواجه موجات التطرف المتنامية في عالم اليوم، لاسيما أن المجتمعات الاسلامية والعربية تتعرض اكثر من سواها الى هذه الظاهرة، ان غياب الاعتدال سيقود الى التطرف بطبيعة الحال، وهذه ظاهرة قديمة متجددة في مجتمعاتنا، فطبيعة المجتمع المحافظ، وتمسكه بجذوره التقليدية، وقلة انفتاحه وتلاقحه مع الثقافات الاخرى، يجعله منكفئا على ذاته، فضلا عن الاسباب الذاتية حيث الانظمة السياسية الدكتاتورية تسيطر على مقدرات الشعوب كلها، فيتم التعامل من لدن السلطة والحكام الطغاة، مع الشعوب، وفق آليات القهر والقمع والتكميم ومصادرة الرأي، الامر الذي يجعل التطرف حاضرا ومستعدا على الدوام كي يؤدي دوره في اشعال نار الفتن، وتدمير البنى المجتمعية، وقتل روح التعايش بين مكونات الامة او المجتمع الواحد، من خلال بث الفرقة بين الشرائح والاقليات المجتمعية المختلفة.

حتى دخلت الجماعات المتطرفة في تحالفات اجتماعية واسعة مع فئات اجتماعية تشتهر بالتهميش والقهر تشارك الجماعات في التمرد وتحتمي بها ايضا لأجل مواجهة السلطة السياسية او للمطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية او ردا على ما تتعرض له من اساءة واضطهاد ،وهنا فان المواطن الذي يؤمن بالاعتدال من خلال تجربته الذاتية والفكرية والعقلية سوف يكون بطبيعة الحال ناقدا للسياسات والاتجاهات الحكومية والمجتمعية والشركاتية ولن يؤيدها تلقائيا.

والخلاصة من ذلك أن العمل على تجفيف بؤر التطرف، والقضاء على مظاهر العنف، ونشر الاعتدال والوسطية كمنهج حياة للمجتمع، لا يمكن أن يتحقق بصورة ارتجالية، او بدعوات كلامية غير مقرونة بالعمل المنظم والجاد لتحقيق هذا الهدف، فلكي ينعم المجتمع بالسلام ويمضي الى التقدم، لابد من تأسيس وتنمية المرتكزات القوية لدعم الوسطية والاعتدال وتنمية روح التعايش بين الجميع، وتوظيف التنوع ومزاياه لصالح المجتمع وليس بالضد منه.على الرغم من ان بعض الباحثين يرون بأن الفارق بين المجتمع الوسطي والمجتمع المتطرف كبير الى حد التضاد التام ،فالأول المعتدل مجتمع منتج متفهّم لا تجد فيه حدّية في الرأي أو القول أو الفكر أو السلوك يسوده الاحترام ويرتفع فيه منسوب الإنسانية عاليا على العكس من المجتمع المختزّق بالحدّية والمواقف القاطعة أو المتطرفة فهو مجتمع قابل للانزلاق في الأحتراب والفتن في أية لحظة.

وهنا نحتاج الى مسألة جوهرية الا وهي الثقافة السياسية والتي تعد الجانب السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع وتشكلها مجموعة القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات نحو الرموز التي تحكم السلوك السياسي لأفراد المجتمع تجاه السلطة . لهذا فان الثقافة السياسية وان كانت صنيعة النظام السياسي الا انها تأخذ بنظر الاعتبار قيم ومعتقدات المجتمع وتعمل على تحويلها وقولبتها بشكل تدريجي وبطيء نسبيا لتتوافق وتوجهات النظام.فالسياسة الثقافية تعني الاجراءات والتي بمقتضاها تقوم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتنظيم الثقافة وادارتها بما يوفر جسور التواصل بين الفنون وحياة الناس بحيث يمكن للحكومات والجامعات والحركات الاجتماعية والمؤسسات والشركات والاحزاب بتقديم الدعم المالي لضبط حركة الثقافة والترويج لها وتعزيزها وتعليمها للناس وتقييمها معتمدة في ذلك اسباب ودوافع قانونية او سياسية او لغرس قيمة

المواطنة او من باب فعل الخير[1] واستنادا الى ذلك فان الثقافة السياسية لأفراد المجتمع تتضمن ثلاثة انساق تشكل كلا مركبا في التوجه نحو السلطة والمجتمع على حد سواء فهي في الوقت الذي تكون فيه توجهات نحو النظام السياسي فانها توجهات نحو الاخرين وتوجهات نحو النشاط السياسي الذي يمارسه الفرد.

فالتنشئة الاجتماعية السياسية هي جزء من النسق الاجتماعي الذي يحيا في كنفه الفرد فهي تتضمن عملية نقل واكتساب للقيم والمعايير والادوار والسلوكيات فضلا عن انها اكساب الفرد سلوكا سياسيا معينا لذا تعد التنشئة عملية تنموية تكسب الفرد الاتجاهات والمشاعر ازاء النظام السياسي وازاء دوره فيه اذ انها تعمل على توحيد مشاعر واتجاهات افراد المجتمع نحو تحقيق اهداف معينة لذا تعمل على توحيد توجهاتهم ومشاعرهم نحو زوايا ثلاث:

1. الادراك اي ما يعرفه ويعتقده بشأن النظام .
2. المشاعر اي ما يشعر به الفرد ازاء النظام بما في ذلك الولاء والالتزام المدني .
3. الكفاءة اي احساس الفرد بالجدارة السياسية وما يستطيع ان يؤديه من ادوار في النظام .

المبحث الثالث :رؤية نقدية للسلوك السياسي للقوى الاجتماعية في ضوء الحراك العربي

ان الموقف العام والروح الجماعية التي تميز الحياة السياسية في مجتمع متمدن هي سلوك حضاري ويعني هذا اهتماما بالغا بمصلحة المجتمع كله وحرصا على الصالح العام والانسان المعتدل حينما يتخذ قرارا عند احتدام نزاعا معينا يتوجب عليه التفكير اولا بالمجتمع كهدف لالتزاماته وليس بافراد عائلته او قريته او حزبه او مجموعته العرقية او طبقته الاجتماعية او مهنته ،ففي بعض المجتمعات الغربية ولاسيما في الولايات المتحدة الامريكية وخلال فترات سبقت حقبة الثلاثينات من القرن العشرين حيث ظهرت حركات اعتدال كانت ذات تأثير على المدى الابعد ،عندما عملت على الحث على التقليل من الحانات وتقليل نسبة الاشخاص المستخدمين للكحول فجاءت النتائج ايجابية فحتى عام 1829 كانت هنالك حانة واحدة لكل 28 ذكرا فعنت حركة الاعتدال اشياء مختلفة لناس مختلفين حيث عنت لبعضهم الاعتدال وللبعض الاخر التقشف التام واراد البعض الاكراه وفضل اخرون الاقناع الاخلاقي لكن الحركة بأخذها ككل احتضنت كل طبقات المجتمع تقريبا بما في ذلك المثقفين واقنع الرجال وبالالاف منهم بتوقيع

(1) محمود احمد عبد الله ،مصدر سبق ذكره ،ص13 . 14.

مواثيق الاعتدال .وهذا يعني ان تأثيراتها كانت ايجابية والتي كانت ناتجة عن التدريب الاخلاقي والضغط الاجتماعي الذي مارسته كما انها كانت ناتجة عن الاعتقادات التي نشرتها.

ولو نحاول تسليط الضوء على مجتمعاتنا العربية من المحيط وحتى الخليج وتطبيق حالة الاعتدال فماذا سنجد سؤال يطرح نفسه؟

ان سيادة حالة الاعتدال والابتعاد عن التطرف قد ترتبط وبشكل كبير بالثقافات والتي لا تكون بمعزل عن العلاقات الاجتماعية التي تكون دوما علاقات غير مستوية ،هكذا اذا منذ البدء هنالك تراتب فعلي بين الثقافات ينتج من التراتب الاجتماعي فاذا كانت الثقافات جديرة بالعناية ذاتها والاهتمام ذاته من قبل اي ملاحظ فذلك لا يسمح بان نستنتج انها معترف لها كلها بتساوي القيمة اجتماعيا كما لا يمكن ان ننتقل على هذا النحو من مبدأ منهجي الى حكم قيمة.

وحين حدث التحول في المنطقة العربية قد يصعب فهم الاحداث من دون الانتباه الى قوة التحولات الاجتماعية والثقافية العميقة التي حصلت في مجتمعاتنا وتتجلى في الانتقال الديموغرافي البارز والتحول من العائلة الممتدة الى الاسرة النووية وتزايد نسبة التمدن حيث يتجاوز 60% وتنامي دور الطبقة الوسطى وانتشار التعليم وتفشي البطالة بين الشباب واهتزاز في القيم وفي العلاقات الاجتماعية وفي الوعي بالذات وبروز تعبيرات الفردانية ،وقد انتجت تلك التحولات ظواهر جديدة ذات طبيعة مركبة بحكم استنبات قسري وغير مهيأ له لعمليات التحديث وانماط وعي متباينة تعبر عن التجليات المرضية والسوية لهذه الاهتزازات لكن الانظمة السياسية استمرت في ابتكار كل اساليب القسر والتزوير وتكميم الافواه واهانة الانسان ولم تتمكن عوامل التحول من زحزحة بنيان التسلطية عن مواقعها بل وذهبت عكس اتجاه التحول الى تقوية اليات المراقبة والتشدد امام مطالب الحرية والديمقراطية .

فالتساؤل الجديد الذي يطرح نفسه ،هل قادت تلك الثورات قوى اجتماعية حاملة بذور التغيير والتجاوز ام انها تختزن بعض عوامل الارتكاس والحنين الى التراث حتى لو ثارت في وجه التسلطية ؟ ان ظاهرتي التطرف والارهاب استفحلتا بعد موجة التغيير وما اطلق عليه الربيع العربي والتي ابتدأت في مطلع عام 2011 والتي كان من اعراضها الجانبية تفشي الفوضى وانفلات الامن وضعف هيبة الدولة الوطنية بل تأكلها احيانا اضافة الى محاولات

التفتيت والتقسيم وقد ساعد انهيار الشرعية القديمة وعدم استكمال بناء ورسوخ الشرعيات الجديدة على حصول بعض الاختراقات الامنية والاعمال الارهابية كما حصل في تونس وفي مصر [1]

لقد كان هنالك فاعلون لصنع عملية الانتقال وهم الذين اتخذوا شكل تجمعات وتنظيمات لها قابلية وقدرة على تبني قيم المجتمع الديمقراطي بل وعملت على اعادة بناء مجال سياسي ومدني مؤطر بمرجعيات حقوق الانسان ، فقد تكون تلك التجمعات والتنظيمات من طبيعة سياسية او تتحرك داخل ميدان اجتماعي وثقافي وبيئي واقتصادي واعلامي وفي سياق التحول الى الديمقراطية لا ينحصر دور الفاعلين الاجتماعيين باعتبارهم ذوات الفعل التغييري وانما يصبحون ذوات وموضوعات للتغيير التي يفترضها التحول ما دامت الديمقراطية تفضي الى تبديل دائم لأنماط التفكير ولأنواع الممارسات التي ينجزها الفاعلون .

وتبقى المسالة الاساسية هي التحدي الطائفي والمصحوب بالكثير من عناصر الكراهية والحقد ولاسيما التي يقوم امراء الطوائف والمستفيدين من الانشطار الطائفي بتغذيتها، حيث ادى هذا الانقسام الى احترابات وتكفير وخصوصا ان دعاة الطائفية هم في الغالب الاهم طائفيون بلا دين على حد تعبير عالم الاجتماع علي الوردي . [2]

فالفاعلون يجدون انفسهم امام ضرورة التفاوض مع عوامل شاملة من طبيعة دستورية وسياسية وادارية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهوما يعني ان عملية الانتقال متعددة الابعاد يراعى الفاعلون فيها السياق العام الذي يميز حقلا سياسيا واجتماعيا . وهنا يفترض الانتقال الديمقراطي نشر واعتماد ثقافة تحل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية وتحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والالغاء ،غير ان الثقافة السياسية بحكم كونها ملكية جماعية وعمومية تقوم وتترسخ وتتطور بفضل فاعلين اخرين لهم القدرة على التأثير واحيانا الضغط ومن بين هولاء الفاعلين الاجتماعيين تبرز ادوار الاحزاب السياسية .فالمؤسسة الحزبية بوصفها اداة عصرية لممارسة السياسة من موقع الحكم او المعارضة ارتبطت بمدى تشبع النخب الثقافية والسياسية بالثقافة العصرية وبمدى وعيها بتوظيف

(1)عبد الحسين شعبان ،التطرف والارهاب :اشكاليات نظرية وتحديات عملية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد463،ايلول 2017،ص 136.

(2)خالد حمزة المعيني ،قراءة في المشهد السياسي العراقي ما بعد داعش ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 452 تشرين الاول 2016، ص38.

الحزب باعتباره اداة تنظيمية لتأطير المواطنين ، فبلدان عربية عديدة شهدت احزابا حاكمة لا تتسامح اطلاقا في بلورة تعددية سياسية تعكس مختلف التيارات السياسية والفكرية في المجتمع ولذلك ارتبطت الظاهرة الحزبية بالسلطوية بل وفي كثير من الاحيان كانت اهم اداة من ادوات القمع والتضييق على الحريات وعامل افساد للحياة السياسية والمؤسسية من خلال اشاعة وتكريس سلوكيات الاذعان وشراء الضمائر وهو ما انتج مجالا سياسيا مغلقا متحكما فيه ،نابذا لكل مبادرة حزبية تشم فيها رائحة الاعتراض او الرغبة في الاصلاح او التغيير .وهنا يبرز دور الثقافة السياسية والتي تعد الجانب السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع وتشكلها مجموعة القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات نحو الرموز التي تحكم السلوك السياسي لافراد المجتمع تجاه السلطة . لهذا فان الثقافة السياسية وان كانت صنيعة النظام السياسي الا انها تأخذ بنظر الاعتبار قيم ومعتقدات المجتمع وتعمل على تحويلها وقولبتها بشكل تدريجي وبطيء نسبيا لتتوافق وتوجهات النظام . [1]

ولعل التضييق على الحريات واغلاق المجال السياسي هو الذي دفع بشرائح واسعة من المجتمع الى الالتجاء الى الدين ،فظاهرة الطلب المتزايد على الدين في مجال الاستثمار السياسي استثمارا مقدسا او الرأسمال الديني في العمل السياسي انما مرده هو غياب المجال السياسي او مجال تمارس فيه السياسة ومحاولة لاستعارة المجال الديني كي يكون ذلك المجال السياسي البديل .

لهذا فهنالك ضرورة لتأهيل الاطر الحزبية لكي تتحول الى فاعل سياسي . اجتماعي في مسار التحول الديمقراطي كما يتطلب العمل مع ما يؤسس لما يسمى (العقل السياسي العربي) من قبيلة وعقيدة والاستيعاب الجدي لوظائف الحزب باعتباره مؤسسة عصرية قادرة على انجاح عملية التحول الديمقراطي وتتدبر فيها السياسة بعقلانية اعتمادا على برامج وتنظيم ديمقراطي وخطاب يقطع مع الشعارات التحريضية العقيمة او الشعبوية وان تنخرط في عملية استنبات لقيم المجتمع الديمقراطي وتعلم تدبير الشوؤن السياسية .اما ما يتعلق بقوة مؤسسات المجتمع المدني ،حيث يكثر الحديث عن المجتمع المدني في مسارات التحول وذلك بحكم انخراط عدد كبير من الفاعلين والنشطاء في العمل الاجتماعي المدني نظرا الى وعيهم السياسي الحاد بقيم المواطنة ، والمشاركة في التنمية الديمقراطية وتطلعهم الى اقرار احكام مبنية على الكفاءة والشفافية

(1) وليد سالم ،الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق :الرؤية والاليات ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العددان 41، 42 ،شتاء وربيع 2014 ،ص 126 .

والمحاسبة ،ونظرا الى تعقد تنظيمات المجتمع المدني من حيث اليات اشتغالها وانماط نشاطها وتنوع مجالات تدخلها فانه يصعب الوقوف عند منظمات مهنية ومدنية ، اقتصادية ،علمية ،وثقافية وحتى رياضية لها مدى محلي او وطني ،كما يتوجب عدم نسيان مسالة في غاية الاهمية وهي ان منظمات المجتمع المدني قد تحمل في داخلها سلبيات المجتمع الذي خضع للتسلطية وتتطلب الشراكة والمساهمة تشبعا فعلا بقيم الديمقراطية واستقلالا حقيقيا عن حسابات مصادر التمويل او مراكز القرار السياسي وذلك بتنويع هذه المصادر وفرض توازن مناسب مع الفاعل السياسي. فمحاربة المتطرفين لا تعني الاعتدال، وربما تكون تطرفات تواجه بعضها بعضا، ولكن ليست هذه الأزمة الوحيدة في معسكر مواجهة التطرف؛ فالاعتدال والتطرف يبدوان اسمين غير واضحين أو محددين في خطاب "الاعتدال ومواجهة التطرف والكراهية"، أو لا يعبران بوضوح عن المسميات، ليس فقط لأن الأسماء لا تعبر دائما بكفاءة عما تسمّيه، ولكن لأنها تسمية تكاد تكون غير حقيقية أو غير مطابقة في عالم العرب والمسلمين حتى وهم يواجهون المتطرفين ويحسبون أنفسهم في مواجهة مع التطرف.لقد حالت القوى المسيطرة على الحكم للتحكم في المفاصل الرئيسية للدولة وعدم فسح المجال للقوى الاخرى للمشاركة في صنع القرارات الحاسمة ،وان بقاء مثل هذا التوجه يبعد السياسة من العقلانية التي تكلم عليها ماكس فيبر كأساس لادارة الدولة وبالتالي سيؤدي الى انتكاسات حادة ويحتمل عدم امكانية التحكم في نتائجها التي ستؤدي الى بروز ملامح التفكك. [1]

وعندما يتشكل وعي بالاعتدال مطابق للحقيقة أو يقترب منها، فإنه اعتدال بطبيعته وبما هو كذلك يعاني مما يبدو أو يظن أنه هشاشة بالنسبة إلى تماسك التطرف وثقته بنفسه؛ فالاعتدال في واقع الحال يعكس عدم اليقين والنسبية في الأفكار وتقدير الصواب، ويقوم على عمليات عقلية وفكرية لا يمكن الجزم بصوابها وقابلة على نحو متواصل للتغير والمراجعة، وبغير ذلك لن تكون اعتدالا، هكذا وعلى نحو ما، فإن الاعتدال يكاد يكون النسبية وعدم اليقين والمراجعة والتغير في الأفكار؛ والتطرف هو ثبات ويقين وتماسك وراء الأفكار والمشاعر والمعتقدات يصعب تغييره أو المساس به.لذلك وببساطة ووضوح، فإنه لا يمكن الحديث عن تطرف واعتدال في غياب العقد الاجتماعي الإنساني، حيث لا تصلح هذه المفاهيم والأفكار إلا في أنسنة الحكم

(1) شيرزاد احمد النجار ،ازمة بناء الدولة في العراق ،،،، الى اين ؟مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 452 تشرين الاول 2016 ،ص18 .

والعلاقات، أما في ظل الاعتقاد بالصواب الإلهي والشامل والكامل والذي يصلح لكل زمان ومكان، وهو ما تؤمن به في عالم العرب والمسلمين الحكومات والجماعات والمعارضات على السواء، ولا فرق في ذلك بين الأنظمة السياسية والمؤسسات الدينية والإعلامية والثقافية التابعة لها او المتحالفة معها وبين جماعات الاحتجاج والتمرد، والخلاف أو الصراع ليس بين تطرف واعتدال، ولكنه بين الحق والباطل، والإيمان والكفر، وان أسوأ ما يقع فيه دعاة الاعتدال والتنوير، هو عندما يستخدمون السلطة والقوة والنفوذ في الدعوة إلى أفكارهم ومعتقداتهم وتطبيقها، وفي مواجهة الخصوم والمخالفين. فالسلطة بما هي كذلك، لا تقدر على التأثير والإقناع إلا بحيادها، وبمجرد انحيازها إلى فكرة فإن هذه الفكرة تتحول – مهما كانت جميلة أو تقدمية– إلى فكر سلطوي، ولا ينظر إليه أغلب الناس إلا أنه فكر مفروض عليهم، وأنه يقدم إليهم أو يُسَوَّق في ظل وصاية على حرياتهم واختياراتهم وعقولهم وضمائرهم، ويتحول الفكر المخالف إلى مظلة للاحتجاج والمعارضة والتمرد، ويستقطب المهمشين والغاضبين والمعارضين لأسباب أخرى لا علاقة لها بفكر أو اعتقاد.ان التحدي الديني وفروعه الطائفية قاد الى موجات مختلفة من التعصب والتطرف والارهاب والعنف وانتشار ما سمي الحركات الاصولية الارهابية سواء اتخذت اسم جماعات القاعدة او داعش او جبهة النصرة او جماعات مسلحة خارج دائرة القانون ولاحظنا كيف تضررت دولة مثل العراق في مكان عزيز عليها وهو الموصل ،[1] وتبدأ مواجهة التطرف بمدن ومجتمعات مستقلة، وتعليم حر وعقلاني، وأن تنسحب الدولة نهائياً –بخيرها وشرها، واعتدالها وتطرفها، وتنويرها وظلاميتها– من الشأن الديني والثقافي، وتترك الناس يفكرون ويتساءلون، فيما تنشغل هي بتحسين المدارس والعيادات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتكفّ عن الاستئثار بالفرص والموارد. وليس غير ذلك يوقف القتل والكراهية.

لقد ادت التراكمات التاريخية والاجتماعية والسياسية اضافة الى الحروب والنزاعات والاحتلال الى تكوين حالة فريدة في نوعها في العراق وبروز حالة الهويات الفرعية (محلية ،دينية ،اثنية) وتلك الخصائص التي برزت في عام 2003 وما بعده وهو ما اثر بحدة في الهوية الجامعة والموحدة للعراقيين اصبحت الطائفة او المذهب او الاثنية بديلا للوطنية والولاء للوطن وهذه الظاهرة عدت من اخطر الظواهر على مستقبل للعراق حيث اخذت تلامس خط انفجار الوحدة الوطنية

(1) خالد حمزة المعيني ،مصدر سبق ذكره ص38.

وسيكون على عاتق الطبقة الوسطى وخصوصا المثقفين والاكاديميين والمفكرين ومؤسسات المجتمع المدني دور مهم على صعيد التوحيد والتعبير ويحتاج الامر الى جهود فكرية وثقافية وسياسية لتشكيل قوة ضغط لاعادة النظر بالدستور واعتماد قواعد اللامركزية الادارية على صعيد الاقليم الفيدرالية او المحافظات على نحو صحيح ومن دون صفقات سياسية بوصفها نظاما لتوزيع الثروة والسلطة كما لابد من اعتماد اليات توحيد ديمقراطية الاسلوب واجتماعية المضمون . [1]

ويبقى هنالك اسس التوحيد لقيام دولة عصرية دستورية لا يمكن تجاوزها واولها الحرية وثانيها المساواة وثالثها العدالة ولاسيما الاجتماعية ورابعها المشاركة وكل هذه تصب في مبادىء المواطنة التي تشكل جوهر الهوية الجامعة مع احترام الهويات الفرعية والخصوصية الثقافية [2]

واستنادا الى ذلك فان الثقافة السياسية لافراد المجتمع تتضمن ثلاثة انساق تشكل كلا مركبا في التوجه نحو السلطة والمجتمع على حد سواء فهي في الوقت الذي تكون فيه توجهات نحو النظام السياسي فانها توجهات نحو الاخرين وتوجهات نحو النشاط السياسي الذي يمارسه الفرد نفسه [3]،

وعليه فان ما ذكر من الثقافة السياسية يتوقف نجاحه على وجود تنشئة اجتماعية . سياسية موازية للثقافة السياسية التي يروج لها النظام السياسي اذ ان التنشئة الاجتماعية . السياسية هي التربية السياسية للمواطنة او بالأحرى هي التربية على الطاعة وهي اهم رابطة بين النظم الاجتماعية والنظم السياسية لانها العملية التي تؤدي بالأفراد الى المساهمة السياسية او الانخراط بدرجات مختلفة في النظام السياسي القائم [4]

والتنشئة الاجتماعية . السياسية هي العملية التي يتعرف بها الفرد الى النظام السياسي وهي التي تقرر مداركه للسياسة وردود افعاله ازاء الظاهرة السياسية اذ انها تهتم بدراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك في الفرد وفي مواقفه وقيمه السياسية ،لذلك هي تنشئة اجتماعية سياسية اذ انها جزء من النسق الاجتماعي الذي يحيا في كنفه الفرد فهي

(1)خالد حمزة المعيني ،مصدر سبق ذكره ، ص41.

(2)المصدر السابق نفسه ، ص41.

(3)وليد سالم ،مصدر سبق ذكره ،ص127.

(4)المصدر السابق نفسه ،ص130 .

تتضمن عملية نقل واكتساب للقيم والمعايير والادوار والسلوكيات فضلا عن انها اكساب الفرد سلوكا سياسيا معينا لذا تعد التنشئة عملية تنموية تكسب الفرد الاتجاهات والمشاعر ازاء النظام السياسي وازاء دوره فيه اذ انها تعمل على توحيد مشاعر واتجاهات افراد المجتمع نحو تحقيق اهداف معينة لذا تعمل على توحيد توجهاتهم ومشاعرهم .فالنظام السياسي يمكن ان يبث من خلال ثقافته السياسية قيم ومبادىء تعزز الوحدة الوطنية والعيش المشترك وقبول الاخر والشراكة في الوطن وعلو القاعدة القانونية والامتثال لها والمشاركة السياسية والصالح العام وهنا على النظام السياسي الا يغفل عن نوع التنشئة الاجتماعية والثقافة السائدة في المجتمع لذا عليه ان يعمل على تحويلهما بما يحقق اهدافه المرجوة [1]

الخاتمة

الخلاصة اذن ، أن العمل على تجفيف بؤر التطرف، والقضاء على مظاهر العنف، ونشر الاعتدال والوسطية كمنهج حياة للمجتمع، لا يمكن أن يتحقق بصورة ارتجالية، او بدعوات كلامية غير مقرونة بالعمل المنظم والجاد لتحقيق هذا الهدف، فلكي ينعم المجتمع بالسلام ويمضي الى التقدم، لابد من تأسيس وتنمية المرتكزات القوية لدعم الوسطية والاعتدال وتنمية روح التعايش بين الجميع، وتوظيف التنوع ومزاياه لصالح المجتمع وليس بالضد منه.ومن النقطة الآنفة نجد أن من ملامح التطرف العنف، الذي يبدأ بعنف الكلمة وينتهي بتفجير دوامة عنف الفعل في المجتمع. فالتعصب والتطرف يخلق ضوضاءً وجوا متشنجا مما يعيق مسيرة الإصلاح في المجتمع، ويربك أجواء التعايش السلمي، ليس بالضرورة من خلال تبني الاقتتال، وإنما من خلال بعث أجواء من الاقتتال البارد، الذي – لا قدر الله – يختزن في داخله قابلية التحول إلى اقتتال ساخن.

ان مواجهة التطرف ليست مسؤولية الدولة بمفردها لكنها مسؤولية مجتمعية ينبغي ان يكون للقطاعات المجتمعية المختلفة دور فيها سواء كانت الجمعيات الاهلية او رجال الاعمال او الاحزاب المدنية وربما يعود غياب دور هذه القطاعات او محدوديته الى غياب الثقة فلابد من بناء جسور الثقة بين الدولة والمجتمع عبر الشفافية ومواجهة الفساد ،فلا ينبغي اتباع منطق

(1)وليد سالم ،مصدر سبق ذكره، ص130.

التقييد بما له اثار سلبية ،ولعل المجتمع ان وجد الدولة تسري القانون على الجميع دون تمييز من أي نوع فسوف تكون الاستجابة بالعمل الجاد وتحمل المسؤولية .

المصادر :

1- د. طه احمد حميد ،وسطية الخطاب الاسلامي في الاعلام في ضوء السنة النبوية ،مجلة البصيرة ،مركز البصيرة للبحوث والتطوير الا!علامي ،عدد نوفمبر 2013.

2- محمود احمد عبد الله ،السياسة الثقافية والارهاب (حالة مصر): تحليل نقدي ورؤية مستقبلية، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 436 ،حزيران 2015.

3- عبد الحسين شعبان ،التطرف والارهاب :اشكاليات نظرية وتحديات عملية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد463،ايلول 2017.

4- خالد حمزة المعيني ،قراءة في المشهد السياسي العراقي ما بعد داعش ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 452 تشرين الاول 2016.

5- وليد سالم ،الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق :الرؤية والاليات ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العددان 41 42 ،شتاء وربيع 2014 .

6- شيرزاد احمد النجار ،ازمة بناء الدولة في العراق ،،،، الى اين ؟مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 452 تشرين الاول 2016.